

مديرية حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين
قسم الأسرة والأشخاص المسنين

ورقة مفاهيمية لمؤتمر كبار السن
بين الرعاية الأسرية والمؤسسية

مراكش، المملكة المغربية
6-8 أكتوبر/تشرين الأول 2015

منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود من الزمن، انشغل العالم على المستوى الدولي والإقليمي والوطني بالقضايا ذات الصلة بكبار السن، بحثاً عن رؤى جديدة من شأنها أن تستجيب للمتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي دفعت بهذه القضايا، على نحو شديد الإلحاح، لتصبح واحداً من شواغل هذا العصر من ناحية، والمستقبل من ناحية أخرى.

غير أن الاهتمام الذي لقيته هذه القضايا على المستوى العربي لم يرق إلى المستوى الذي بلغه الاهتمام بها دولياً، وفي بقاع أخرى من العالم، غير أن مجموعة من الوقائع الهامة التي لازمت التحولات في الوطن العربي ومجتمعاته قد فرضت ضرورة بحث ومعالجة قضايا كبار السن والتعامل مع هذه الشريحة في ضوء الوقائع التالية:

1. التزايد المستمر في أعداد كبار السن في الدول العربية، وارتفاع نسبتهم بين مجموع السكان
2. استطالة المدة الزمنية لمرحلة الشيخوخة، نتيجة الارتفاع الحاصل في معدلات الأعمار، بفضل التقدم في برامج الرعاية الصحية في الدول العربية
3. الضعف الذي أصاب الهياكل والآليات التقليدية لرعاية كبار السن في الدول العربية، نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في مجتمعات هذه الدول، والتي تسببت بشكل أساسي في خلخلة دور الأسرة في رعاية كبار السن
4. الارتفاع الحاصل في الأعباء المالية لرعاية كبار السن بالأساليب والصيغ الحالية التي تتحمل الدولة عبئها الأكبر، وضعف مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحمل هذه الأعباء
5. التطور الحاصل، دولياً، في مفهوم حقوق كبار السن المبني على منظور حقوقي لا رعائي والمؤسس على القواعد المقررة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إذا كانت الشيخوخة تقع بفعل التقدم في السن، فإنه ارتباطاً بذلك يمكننا أن نميز، في إطار كبار السن، بين ثلاث فترات:

- الأولى هي الفترة من 55 إلى 60 سنة، وهي التي تعرف بفترة الشيخوخة التي تقع بفعل تآكل القدرات الخاصة بإنجاز أعمال ضعيفة. ومن ثم، فعلى الإنسان أن يتقاعد من الأعمال التي لم تعد متلائمة مع قدراته، ليعيد توجيه ذاته للقيام بأعمال جديدة تلائم قدرات أخرى لديه، كالانصراف عن الأعمال التي تتطلب جهداً فيزيقياً إلى الأعمال التي تتطلب تفكيراً وجهداً ذهنياً.
- ثم يأتي النمط الثاني من الشيخوخة، الذي يشغل الفترة من 60 إلى 65 سنة، يسعى فيها بعض البشر الذين بلغوا هذا العمر إلى التحرر من قيود ومتطلبات العمل السابق، الذي كانوا يتعيشون منه ليقوموا بأنشطة جديدة لم تتح لهم الفرصة لممارستها من قبل، حيث يتحقق ذلك لنسبة عالية من كبار السن، خاصة الذين حققوا أماناً اقتصادياً واجتماعياً عالياً، ولديهم قدر كبير من الرضا عن حياتهم المهنية والاجتماعية السابقة.
- ثم تأتي المرحلة الأخيرة، وهي التي تمتد من 65 سنة حتى نهاية العمر، وفيها يميل الشخص الذي كان فعالاً في حياته المهنية، خاصة إذا كانت تتطلب عملاً بدنياً، إلى ممارسة بعض الأنشطة التي لا تتطلب جهداً ويغلب عليها طابع التسلية والمتعة، وهو الأمر الذي يعني في النهاية أننا أمام حالة الشيخوخة التي لها خصائصها المتميزة.

يواجه المجتمع المعاصر، في مختلف أنحاء العالم، تحدياً كبيراً للغاية في التعامل مع المتغيرات التي تطرأ على النمو المتلاحق على البنية السكانية في العالم عموماً، وفي داخل كل دولة تتغير تركيبها وتعديل نسب فئات السكان النشطة اقتصادياً منها، وتلك التي تكون بحاجة إلى الإعالة في مراحل عمرية مختلفة.

ولا تقتصر التغيرات الديمغرافية على المستوى العالمي على الزيادات الحاصلة في عدد السكان، والتي تبدو جلية في الارتفاع المتصاعد في هذا العدد، حيث ارتفع من (2) مليار في العام 1927م، إلى (4) مليار في العام 1974م، وهو الآن في حدود (7) مليار، ومن المؤمل أن يرتفع إلى (8) مليار في العام 2025م، وهذه الأرقام كلها تبين أن عدد سكان العالم يتضاعف تقريباً كل نصف قرن، غير أن الزيادة السكانية هذه تقترن بعدد من المتغيرات الديمغرافية الجوهرية تبدو جلية في جانبين:

1. التناقص المستمر في نسبة الأطفال الناتج عن الانخفاض في معدلات الإنجاب في مختلف أنحاء العالم، مع اختلافات واضحة في ذلك من منطقة إلى أخرى.
2. الزيادة المضطربة في عمر الإنسان التي ارتفعت بمعدلات الأعمار من أواسط الأربعينات إلى أواسط السبعينات، وإلى ما يزيد عن ذلك في بعض المجتمعات، وقد أدت هذه الزيادة إلى رفع نسبة كبار السن بين مجموع السكان.

خصوصية التحديات بالعالم العربي

وبمحاولة استشراف مبسطة للتغيرات الديمغرافية في الدول العربية، نجد أنها قد تميزت ببعض الخصوصية، فمع أن هذه الدول عرفت، كغيرها، تحولاً ملحوظاً في بنيتها السكانية، إلا أنها اختلفت في بعض جوانبها عن الصورة العامة التي حصلت في العالم بوجه عام، حيث يلاحظ أنه مع الانخفاض الحاصل في نسبة النمو السكاني في الدول العربية الذي بلغ أقصاه في ثمانينيات القرن الماضي، حيث بلغ متوسطه في هذه الدول (3 بالمائة)، وتراجعته إلى الحد الذي قربه إلى (2 بالمائة)، مع اختلاف واضح بين دول عربية وأخرى، حيث يبلغ في تونس مثلاً (1.1 بالمائة)، بينما يرتفع إلى (4.1 بالمائة) في اليمن، إلا أن نسب هذا النمو ما زالت مرتفعة نسبياً بسبب عوامل ثلاثة، وهي:

- ارتفاع معدلات الخصوبة عن المعدل العالمي كثيراً
- انخفاض معدلات وفيات الأطفال، نتيجة التحسن الحاصل في الرعاية الصحية
- زيادة نسبة كبار السن في الدول العربية، حيث تبلغ نسبة الذين تزيد أعمارهم عن (60) سنة، (6 بالمائة) من مجموع السكان.

وقد ترافقت هذه التغيرات الديمغرافية، التي شهدتها العالم، مع جملة تغيرات اقتصادية واجتماعية عاشتها مجتمعات مختلف الدول، وقد أسهمت جهود منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة بأدوار عظيمة أسهمت في إرساء منظور إيجابي إلى فئة كبار السن يعزز دورهم في المجتمع. كما بدأت هذه الحركة تكشف عن نفسها وتبلور اتجاهاتها بخطة العمل الدولية للشيخوخة، التي أقرتها الجمعية العالمية للشيخوخة في العام 1982م، ثم تلاحت التطورات التي تصب في تعزيز حقوق كبار السن، وجاءت خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في عام 2002م، والتي انعكست جميعها في سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج حكومات المجتمعات العربية.

فقد سايرت البلدان العربية، بشكل أو بآخر، نهج الدول المتقدمة في رعاية كبار السن، بل إن معطياتها الثقافية والدينية والاجتماعية كانت تساعد كثيراً على توكير كبار السن وتبجيلهم. وأقامت الدول العربية هياكل مؤسسية مختصة لرعاية كبار السن، ورصدت الأحوال ورسمت السياسات ونفذت البرامج، وأصدرت القوانين اللازمة.

كما تمكنت الدول العربية من إرساء نظام لتحقيق ال أمان الاجتماعي، بغرض ضمان الدخل لأفراد هذه الفئة في حالة الشيخوخة والعجز عن كسب العيش، وذلك من خلال العمل بأساليب متعددة، منها التأمين الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية، وإقامة العديد من نظم الرعاية الخاصة بأفراد هذه الفئة بقصد توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والإسكانية لهم، إلا أن هذه التوجهات قد تفاوتت بين الدول العربية.

فقد اتسمت نظم الحماية والرعاية الخاصة بكبار السن، التي أقامتها الدول العربية، بسلبيات تتمثل في أن نطاق شمولها ظل في الغالب من الحالات ضعيفاً، حيث لم تغط شرائح كبيرة من كبار السن بمزاياها، وخاصة من يقطن من هؤلاء في المناطق الريفية، التي تضم النسبة الأكبر منهم، كما أن كم المزايا والخدمات التي تقدمها هذه النظم للمستفيدين منها كان باستمرار أقل مما يكفي لتلبية احتياجات كبار السن الأساسية، مما جعلهم يعيشون في الغالب تحت نمط الفقر، إضافة إلى أن إدارة هذه النظم عانت من مشكلات كبيرة، حدثت من فاعليتها، وفي مقدمة ذلك سوء الإدارة والفساد والنقص في الكفاءة، وبطء الإجراءات، مما انعكس سلباً على الخدمات المقدمة إلى المستفيدين من كبار السن.

هذا، وقد تأثرت نظم رعاية كبار السن في الدول العربية سلباً بالمتغيرات الديمغرافية من ناحية، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، وكان تأثير سياسات تقليص الإنفاق العام، التي اتبعتها أغلب هذه الدول كجزء من متطلبات ما عرف ببرامج التصحيح الاقتصادي، بالغ القسوة على هذه النظم، ولهذا ستواجه الدول العربية على الأغلب صعوبات بالغة التعقيد في سعيها إلى الخروج بهذه النظم إلى وضع أكثر إيجابية، حيث ستواجه بحدة مشكلات نقص الموارد المالية، وتزايد أعداد كبار السن، سيما في المناطق الريفية.

و أمام هذه الوضعية للمتغيرات الديمغرافية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، التي تواجه دخول الإنسان مرحلة الشيخوخة، والتي تقترن بجملة متغيرات تطرأ على شخصه وحالته النفسية وعلاقاته بالبيئة المجتمعية التي يعيش فيها (الأسرة والمجتمع)، وما يترتب على ذلك من نشوء (احتياجات خاصة) لا بد من تلبيتها لتمكينه من الاستمرار في الحياة، مما يستدعي إقرار سياسات وبرامج تنفيذية، بغية تلبية هذه الاحتياجات، وتوفير القدر الضروري من الحماية المؤطرة بإطار قانوني لشخص المسن ومصالحه المالية والاجتماعية.

سياق المؤتمر

لهذا فان التحديات، التي تواجه كبار السن في المجتمعات العربية، كثيرة من أجل تلبية احتياجاتهم وتوفير الرعاية والحماية القانونية والاجتماعية والتنمية الاقتصادية لهم، والتي لا بد أن تتنوع في ذلك، بحيث تشمل الرعاية الذاتية للمسن نفسه، والرعاية الأسرية له، والرعاية المجتمعية له، والرعاية المؤسسية له، والتي تكون عادة موزعة بين ثلاث مؤسسات:

- مؤسسات القطاع الحكومي
- مؤسسات القطاع الخاص التجاري
- مؤسسات المجتمع المدني التطوعي.

من هنا جاء قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بأهمية دراسة قضايا كبار السن في مؤتمر عربي عام، يبحث في رعايتهم بين المسؤولية المجتمعية والأسرية والمؤسسية، بما يوفر الحماية الحقوقية

الشاملة لهم وفقاً للمتغيرات الديمغرافية، التي تشهدها المجتمعات العربية، وما تستلزمه من وضع سياسات وبرامج وخطط لحماية فئة كبار السن والعمل على خلق مجتمع عربي يتسع لجميع الأعمار.

أهداف المؤتمر

يهدف المؤتمر العربي حول كبار السن بين الرعاية الأسرية والرعاية المؤسسية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على المواقف والاتجاهات العلمية الحديثة في رعاية كبار السن والعمل على توظيفها بما يتوافق مع ظروف البلدان العربية
2. الوقوف على المستجدات في متطلبات واحتياجات كبار السن الحاضرة والمستقبلية في ضوء المؤشرات الديمغرافية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي
3. رصد وتشخيص المشكلات والصعوبات التي يواجهها كبار السن والعاملون معهم في المجتمعات العربية في ظل العولمة وتحولاتها
4. الوقوف على الحماية القانونية لكبار السن في منظمة حقوق الإنسان ومقارنتها على ما هو قائم في التشريعات العربية، واستشراف المستقبل الحقوقي لكبار السن
5. تحديد الأدوار والوظائف والمسؤوليات الجديدة، سواء من كبار السن تجاه أنفسهم أو من قبل أسرهم أو من قبل المجتمع ومؤسساته المختلفة
6. التعرف على التجارب الدولية والعربية المميزة في أشكال الرعاية المقدمة لكبار السن أسرياً ومؤسسياً ومجتمعياً
7. الخروج بنتائج استشرافية تسهم في حماية كبار السن وجودة حياتهم في مختلف المجالات وفق المعطيات والتحولات العربية ومتطلباتها الراهنة والمستقبلية